مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

تقرير

٧- فبراير- ٢٠٢٣

ترجمة خاصة

الناقلة العملاقة المتهالكة قبالة سواحل اليمن، صافر - كارثة إكسون فالديز جديدة ننتظر حدوثها

TORONTO STAR

إن تسرب النفط من الناقلة العملاقة المهجورة FSO Safer، الراسية قبالة سواحل اليمن الذي مزقته الحرب، من شأنه أن يوازي كارثة فالديز عام ١٩٨٩ في ألاسكا، والتي لا تزال آثارها محسوسة حتى اليوم. ويمكن الوقاية منه تماما، يكتب فرانك جوسترا

فرانك جوسترا

في عصر عناوين الأخبار السيئة، عندما نكون مشبعين بالأخبار الكئيبة عن الحروب والتضخم ووابل لا نهاية له من السلبية، سامحني على مضاعفة ذلك بينما أشارك أزمة إضافية ربما لم تسمع عنها كثيرا. إنها يتعلق بدولة اليمن التي مزقتها الحرب، والتي عانت من صراع أودى بحياة ما يقرب من ٤٠٠٠٠٠ شخص حتى الآن وخلفت كارثة إنسانية هي الأسوأ في العالم.

ما هو أقل شهرة هو الأزمة داخل الأزمة، والناقلة العملاقة القديمة FSO Safer، الراسية حاليا قبالة سواحل اليمن. وهذه مسألة تصب الزيت على النار ليس في ذلك البلد فحسب، بل تثير أيضا قلقا بالغا للمنطقة وربما للعالم، لأنها كارثة بيئية تنتظر أبعادا لا يمكن تصورها.

والنبأ السار هنا هو أنه سيكون قابلا للحل تماما إذا تصرفت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بسرعة وحكمة.

FSO Safer هي منشأة تخزين وتفريغ عائمة متهالكة في حالة متقدمة من الاضمحلال تحتوي على ١,١٤ مليون برميل من النفط مما يهدد بالتسبب في أضرار إنسانية وبيئية واقتصادية غير مسبوقة. في أفضل سيناريو على الإطلاق حيث لا يتم تمزق خط الأنابيب وتبخر أكبر كمية ممكنة من النفط، فإن تسرب شحنة صافر سيظل موازيا لكارثة إكسون فالديز عام ١٩٨٩ عندما تسرب أكثر من ٢٥٠،٠٠٠ برميل من النفط إلى منطقة مضيق الأمير ويليام ساوند، ألاسكا، والتي لا تزال آثارها محسوسة حتى اليوم.

إنها كارثة لا ينبغي أن يريدها أي من المتحاربين في الصراع اليمني، ولا أي شخص في العالم. بالإضافة إلى التكلفة المقدرة بنحو ٢٠-٢٥ مليار دولار لمثل هذا التسرب الهائل، فإن الضرر طويل الأجل سيكون بعيد المدى.

لن يقضي فقط على ١٠ أنواع فريدة من الأسماك، ولكن أيضا النظام المرجاني الوحيد المعروف في العالم المقاوم للحرارة، وقطاعي الصيد والسياحة الساحلية في حوض البحر الأحمر. وهناك خطر كبير من أن يلوث محطات تحلية المياه الساحلية التي يعتمد عليها ملايين الأشخاص للحصول على مياه الشرب.

وبالنظر إلى السمية السطحية والتحدي المتمثل في عملية التنظيف بعد التسرب، من المرجح أن تتعطل شحنات المساعدات إلى ميناء الحديدة في وقت سيكون فيه حتى التأخير الطفيف عواقب وخيمة على ملايين اليمنيين الذين يعيشون في مجاعة ويعيشون على تلك المساعدات. ويمثل الشحن البحري في البحر الأحمر ١٠ في المائة من التجارة العالمية، مما يعني أن تعطل الشحن العالمي سيكون كبيرا أيضا.

كانت المفاوضات حول حل لهذه الكارثة التي تلوح في الأفق، مثل الحرب نفسها، معقدة على أقل تقدير.

إن مجموعة الأزمات الدولية، التي أشارك في رئاستها، لم تتابع الصراع منذ بدايته فحسب، بل لعبت أيضا دورا هاما في الدعوة إلى إيجاد حلول وقامت بحملة ضد بعض القرارات التكتيكية التي كان من شأنها أن تجعل الأزمة الإنسانية أكثر تدميرا.

لا يمكن لأزمة صافر أن تنتظر الجدول الزمني الذي لا يمكن السيطرة عليه للحل السياسي الشامل. يجب التعامل معها بشكل منفصل. لقد بذلت الأمم المتحدة جهودا مضنية لإبقاء أزمة صافر منفصلة عن حرب اليمن، مدركة أن المتحاربين سيحاولون - كما فعلوا بالفعل - تسييس القضية وفي هذه العملية سيؤخرون عملية الإنقاذ. ولكن داخل الأمم المتحدة، تم إيلاء الكثير من الاهتمام لتأمين التمويل لنقل نفط صافر من منشأة التخزين العائمة وعدم الاهتمام الكافي بكيفية القيام بذلك بشكل صحيح. يعتقد بعض خبراء الصناعة أن النهج المعلن للأمم المتحدة مضلل ويحتمل أن يكون خطيرا.

تحدثت إلى السير آلان دنكان، وزير الدولة السابق في المملكة المتحدة، والمبعوث السابق للمملكة المتحدة إلى اليمن الذي قال: «إن تحديد كيفية دفع ثمن ذلك أمر ثانوي. تحتاج الأمم المتحدة أولا إلى خطة مفصلة تعالج تعقيدات إعادة الشحن - إنه تحد هندسي خطير، وهناك قضايا قانونية ضخمة حول الملكية والمخاطر والمسؤولية. عندها فقط يمكنهم وأي شخص آخر التعامل مع الاتفاقات السياسية والتجارية مع الحوثيين التي تعتبر ضرورية لأي حل».

القضايا الفنية شاقة، خاصة في تفريغ النفط. جميع الأنظمة الداخلية معطلة، لذلك يجب توفير كل شيء - الطاقة ومعدات الضخ وتدابير السلامة (بما في ذلك مكافحة الحرائق) من الخارج. بمجرد نقل النفط، يجب نقله مباشرة إلى مصفاة قادرة على تكريره. يقول دنكان إنه لا ينبغي تركه عائما قبالة الساحل كما هو قيد الدراسة حاليا بسبب مطالب الحوثيين.

ويتعين على الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات ذات الصلة أن تستخدم نهج العصا والجزرة في هذه المفاوضات. وتقدر مصادر عديدة من بينها الأمم المتحدة أن الأمر سيتطلب تمويلا يتراوح بين ٧٥ و٨٠ مليون دولار لتفريغ الشحنة وشحنها إلى مصفاة. تمويل إضافي (تتراوح التقديرات في أي مكان بين ٣٥ و٥٠ مليون دولار، اعتمادا على نوع السفينة أو المنشأة المستخدمة) إذا كان سيتم نقل النفط وتركه عائما في نفس الموقع.

من جانبهم، كان من الصعب تحديد الحوثيين. لقد نظروا إلى حالة FSO Safer كورقة مساومة وغالبا ما يشكون من أن العالم يركز بشكل كبير على هذه القضية البيئية وأقل من ذلك على الاحتياجات الإنسانية التي يواجهها اليمن. لديهم أيضا وجهة نظر مضللة مفادها أن شحنة النفط تساوي أكثر بكثير مما هي عليه في الواقع. في الواقع، تدهورت جودة النفط على مر السنين وتعتبر شحنة أقل قيمة.

بعد الانتهاء من خطة الطوارئ، وهو أمر بالغ الأهمية، يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بجدية أكبر لتزويد الحوثيين بالتحقق من الواقع بأن الاحتفاظ بكمية ضخمة من النفط في الناقلة المستبدلة لا يزال مصدر خطر بسبب الألغام العائمة وخطر تجدد القتال. يجب تكرير النفط وبيعه لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية

يقدم، د. إيان رالبي، خبير في الأمن البحري وأمن الموارد، تقارير عن أزمة صافر منذ ما يقرب من خمس سنوات. وقال «مهما تنصل الحوثيون من اتفاقاتهم، يجب على الأمم المتحدة مواصلة العمل لإخراج هذا النفط من الماء». «هذه القضية أكبر بكثير من اليمن ولا يمكننا أن نترك صافر تلاقي زوالها بينما لا تزال تحمل تلك الشحنة».

وبالنظر إلى موقف الحوثيين من هذه القضية، قد تثبت نقطة التفاوض هذه أنها جسر بعيد جدا. يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وحتى المجموعات الخاصة أن توفر على الفور التمويل المطلوب لنقل النفط من صافر.

وبالنظر إلى موقف الحوثيين من هذه القضية، قد تثبت نقطة التفاوض هذه أنها جسر بعيد جدا. يجب على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها وحتى المجموعات الخاصة أن توفر على الفور التمويل المطلوب لنقل النفط من صافر.

والأهم من ذلك، يجب على الأمم المتحدة الاستماع إلى الخبراء وضمان معالجة القضايا الهندسية للتفريغ بشكل صحيح.

هذه الكارثة التي تلوح في الأفق يمكن الوقاية منها بالكامل، وسيكون الحل بمثابة «أخبار سارة» مرحب بها في هذه الأوقات العصيبة.

الكاتب: فرانك جوسترا

فرانك جوسترا هو رجل أعمال كندي ومحسن عالمي والرئيس التنفيذي لمجموعة فيوري والرئيس المشارك لمجموعة الأزمات الدولية.

yemens-looming-red-sea-oil-/٣١/٠١/٢٠٢٣/https://www.thestar.com/business/opinion
disaster-is-an-exxon-valdez-waiting-to-happen.html

الاستراتيجية العسكرية الاستباقية للمملكة العربية السعودية في جنوب اليمن
مقامرة محفوفة بالمخاطر
٣١ يناير، ٢٠٢٣
إليونورا أرديماني

على الرغم من الاتفاقات الرسمية والموارد المالية الهائلة، فشلت السعودية إلى حد كبير في دمج مختلف الجماعات المسلحة العاملة في عدن وجنوب اليمن تحت قطاع أمن وطني واحد. وهذا يضيف إلى عدم فعالية الرياض حتى الآن في تأسيس نفوذ عسكري سياسي في جنوب اليمن أو في الحد من نفوذ الإمارات العربية المتحدة المستمر في المنطقة الساحلية الاستراتيجية لجنوب البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن. يواجه السعوديون هذه الصعوبات على الرغم من أنهم توسطوا في اتفاق الرياض في عام ٢٠١٩ بين الحكومة المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي.

في محاولة لمعالجة هذه المشكلة وتعزيز نفوذ المملكة في منطقة العاصمة المؤقتة، أنشأت المملكة العربية السعودية منذ أواخر عام ٢٠٢٢ تشكيلات مسلحة جديدة في عدن والمحافظات المجاورة، مثل قوات درع الوطن، للرد عليها. سرعان ما تحولت قوات درع الوطن إلى قوة شبيهة بالرئيس من أعلى إلى أسفل: في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، قام رئيس المجلس القيادي الرئاسي، رشيد العليمي، لدى عودته إلى عدن من الرياض، بإضفاء الطابع الرسمي على قوات درع الوطن من خلال مرسوم جمهوري كوحدة عسكرية احتياطية تحت إشرافه المباشر – وبالتالي تقع خارج وزارة الدفاع. هذه الخطوة محفوفة بالمخاطر لأنها تبدو مدفوعة مرة أخرى بديناميكيات السلطة بدلا من خطوة شاملة نحو إصلاح قطاع الأمن. وعلى المدى المتوسط إلى الطويل، يمكن أن يشعل دورة جديدة من العنف في المنطقة الجنوبية، مما يغير ميزان القوى المحلي المعقد ويفيد الحوثيين بشكل غير مباشر.

لماذا يواجه السعوديون الكثير من الصعوبات في عدن؟

ووفقا لاتفاق الرياض لعام ٢٠١٩، فإن جميع القوات التابعة للحكومة المعترف بها دوليا والقوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي تخضع قانونيا «للإشراف المباشر» للمملكة العربية السعودية خلال مرحلة تنفيذ الصفقة. لكن هذا التنفيذ توقف إلى حد كبير، وبالتالي أغلق نافذة الفرصة التي فتحها السعوديون لأنفسهم لإعادة تأسيس دورهم في ديناميكيات السلطة في عدن، والتي تأثرت بشدة بالإماراتيين بدلا من ذلك.

هناك عدد من الأسباب لذلك. أولا وقبل كل شيء، أدى الضعف العسكري والسياسي لحزب الإصلاح المدعوم من السعودية، والذي يمثل الجزء الأكبر من المؤسسات المعترف بها المتبقية، إلى تعقيد هدف الرياض المتمثل في إعادة بناء الهياكل المركزية في اليمن. ثانيا، كشفت العلاقة بين السعوديين، الذين يدعمون اليمن الموحد، والمجلس الانتقالي الجنوبي عن كل تناقضاتها. ودخل الأخير، المنقسم داخليا أيضا على طول خطوط الصدع المحلية، المؤسسات الوطنية بينما لا تزال تدعو إلى الانفصال عن الدولة المركزية. علاوة على ذلك، يواصل المجلس الانتقالي الجنوبي محاربة الإصلاح، فضلا عن تنمية العلاقات مع الإمارات، لا سيما على مستوى القيادة.

لم يؤد تصحيح مسار المملكة العربية السعودية الأخير في اليمن إلى تحسين نفوذها على الأرض. في عام ٢٠٢٢، تأسس مجلس القيادة الرئاسي تحت ضغط سعودي للتغلب على تعثر تنفيذ اتفاق الرياض، مع تسريع توحيد الجبهة المناهضة للحوثيين. لكن بعيدا عن إعادة ضبط ميزان القوى، أضفى مجلس القيادة الرئاسي مزيدا من الشرعية على القادة المدعومين من الإمارات (وخاصة زعيم المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي)، مما وفر للانفصاليين عضوية مؤسسية رسمية وقوة تفاوضية أكبر من ذي قبل. بعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، استمر الاقتتال الداخلي داخل معسكر الحكومة، على حساب القوات المدعومة من السعودية. على سبيل المثال، في أغسطس/آب ٢٠٢٢، قاتلت الجماعات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي وألوية العمالقة المدعومة من الإمارات حزب الإصلاح ووحدات الجيش، مما أجبرهم على الانسحاب من المواقع الرئيسية في شبوة، موطن موارد الطاقة الرئيسية، ثم في أبين.

المجلس الانتقالي الجنوبي وقضية الرواتب في عدن

هناك ديناميكية أخرى تسلط الضوء على استراتيجية المملكة العربية السعودية الإشكالية في عدن والجوار: السعوديون ليسوا منتظمين في دفع رواتب المقاتلين.١ منذ دخول اتفاق الرياض حيز التنفيذ، دفعت المملكة رواتب القوات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي. وتشمل هذه القوات قوات الحزام الأمني، التي تحشد بشكل رئيسي رجال قبائل يافع، ومنذ عام ٢٠١٦ تخضع تقنيا لوزارة الداخلية. كتائب الدعم والإسناد، التي تدعم قوات الحزام الأمني في عدن ولحج ولكن لديها تسلسل قيادي متميز؛ وقوة حماية المنشآت، المكلفة بحراسة المباني المؤسسية في عدن. قبل عام ٢٠١٩، تم تمويل هذه المجموعات من قبل الإمارات العربية المتحدة.

على عكس الإماراتيين، لم تدفع المملكة العربية السعودية رواتب الشركات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن بانتظام، حيث لم يتم دفع الأجور لعدة أشهر. وبسبب هذه التأخيرات، زود المجلس الانتقالي الجنوبي قواته مؤخرا بأجور لمدة شهر واحد.٢ وكثيرا ما يضطر الجيش والشرطة اليمنيان إلى التعامل مع رواتب منخفضة أو غير منتظمة، أو حتى عدم دفعها، بسبب الوضع الاقتصادي المتردي للحكومة اليمنية. هذا ليس هو الحال بشكل عام مع الجماعات المسلحة المدعومة من الخارج، على الرغم من أن التأخير في المدفوعات من قبل السعوديين ليس قضية جديدة. لا يمكن استبعاد ضعف التنسيق كتفسير: على سبيل المثال، عادة ما تكون الحكومة اليمنية هي التي تدفع رواتب الجنود بأموال سعودية. ومع ذلك، قد يشير التأخير وفقدان المدفوعات إلى مشكلة ثقة كبيرة بين المملكة العربية السعودية والمجلس الانتقالي الجنوبي، بالنظر إلى أن قضية الأجور قد ظهرت منذ إنشاء مجلس القيادة الرئاسي. ويلقي التأسيس الرسمي الأخير لقوات درع الوطن ضوءا جديدا على التأخيرات السابقة، مؤكدا تشكيل لاعبين عسكريين جدد مدعومين من السعودية في المنطقة.

كيف تبني السعودية جماعات مسلحة موالية حول عدن

قد يكشف هذا السلوك أن المملكة العربية السعودية تعيد النظر جزئيا في شبكتها – المحدودة الآن – من الحلفاء المحليين في عدن والمناطق المجاورة. منذ أواخر عام ٢٠٢٢، يدعم السعوديون بنشاط تشكيل جماعات مسلحة جديدة، أو إعادة تنظيم الجماعات القائمة، ومعظمهم من تجنيد رجال القبائل في لحج، المحافظة الجنوبية الغربية المتاخمة لعدن. على سبيل المثال، يتم تمويل قوات درع الوطن في عدن (المعروفة سابقا باسم قوات اليمن السعيد) من قبل السعوديين، الذين أشرفوا على تنظيمها حتى صدور مرسوم رسمي من رئيس مجلس القيادة الرئاسي. وتتألف القوة في المقام الأول من رجال القبائل من الصبيحة (الذين يديرون مقاومة الصبيحة ضد الحوثيين في غرب لحج) بتوجه سلفي وأهداف انفصالية. عين العليمي العميد بشير سيف قائد الصبيحي قائدا لهذه القوات. وتؤدي العضوية القبلية في بعض الأحيان إلى إقامة روابط بين الجماعات المسلحة المختلفة: على سبيل المثال، زعيم مقاومة الصبيحة، الشيخ حمدي شكري الصبيحي، هو أيضا أحد قادة ألوية العمالقة المدعومة من الإمارات. بالإضافة إلى ذلك، يمول السعوديون مقاتلين من اللجان الشعبية السابقة/أبناء أبين لبناء وحدات قادرة على السيطرة على الجانب الغربي من محافظة أبين، خارج عدن.

وبسبب النزاعات المحلية، يعارض رجال قبائل الصبيحة، الذين يشكلون أيضا العمود الفقري لقوات درع الوطن، المجلس الانتقالي الجنوبي. على سبيل المثال، اندلعت اشتباكات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ بين رجال قبائل الصبيحة وقوات درع الوطن من جهة، وقوات الحزام الأمني من جهة أخرى على الطريق الذي يربط لحج الساحلية بمنطقة مضيق باب المندب. واضطرت قوات الحزام الأمني في وقت لاحق إلى الانسحاب من مواقعها السابقة. كما تسيطر قوات درع الوطن على قاعدة العند الجوية الاستراتيجية، بعد انسحاب الانفصاليين والجنود السودانيين. وبما أن قبيلة الصبيحة، وبالتالي درع الوطن، تدعم قضية انفصال الجنوب وكذلك المجلس الانتقالي الجنوبي، يبدو أن الأساس المنطقي الرئيسي الذي يقود الاستراتيجية السعودية الجديدة هو محاولة لبناء جماعة مسلحة موالية في حي عدن يمكنها، على الأقل، تقييد سلطة المجلس الانتقالي الجنوبي. وقد وصف المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي تتألف قيادته بشكل أساسي من أشخاص من محافظة الضالع – الذين قاتلوا إلى جانب لحج في الحرب الأهلية عام ١٩٨٦ في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية – الجماعات المسلحة المدعومة من السعودية بأنها «شمالية»، بل واحتجز بعض أعضاء قوات درع الوطن.

السعودية تلعب بالورقة السلفية (المسلحة)

في المناطق الجنوبية من اليمن، غالبا ما تترسخ النزعة الانفصالية بين الجماعات السلفية المسلحة. وعلى الرغم من أن الإمارات تدعم أيضا بعض الجماعات السلفية المسلحة (وأبرزها ألوية العمالقة)، إلا أن استراتيجية السعودية الحالية حول عدن تركز على تنظيم القوات السلفية. تتنافس هذه الجماعات المسلحة على السيطرة على الأراضي مع القوات المدعومة من الإمارات، مثل قوات الحزام الأمني، التي تحشد بشكل أساسي المتمردين المحليين والمحاربين القدامى والمتعاطفين مع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية السابقة. وبصرف النظر عن قوات الحزام الأمني ورجال قبائل الصبيحة، يمول السعوديون أيضا كتيبة الأماجد في أبين. تأسست هذه الجماعة المسلحة في ٢٠١٩ ومقرها بين منطقتي لودر ومودية (على الحدود مع البيضاء)، ويقودها شيخ سلفي هو صالح سالم الشرجي، ويحشد مقاتلين من معهد دار الحديث السلفي السابق في دماج (صعدة)، ولم يتم تقنينها أبدا في إطار قطاع الأمن الوطني. وكما أكد مؤخرا الباحث أحمد ناجي، فإن السلفية في اليمن، بالنسبة للمملكة العربية السعودية، لم تعد مجرد أداة للقوة الناعمة، بل أصبحت أيضا أداة للقوة الصلبة.

البحث عن الفضاء الجيوستراتيجي في جنوب البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن

من منظور جيواستراتيجي، يحد عدم وجود قوات محلية موالية للسعودية من نفوذ الرياض في عدن وباب المندب وجنوب منطقة البحر الأحمر الفرعية، خاصة بالمقارنة مع الإمارات وإيران. يأتي هذا في وقت تحتاج فيه المملكة بشكل خاص إلى ممرات مائية آمنة - وليس فقط لنقل الطاقة. كما تقوم الرياض بتطوير العديد من المشاريع المتعلقة برؤية ٢٠٣٠ على طول الساحل الغربي للسعودية وجزرها. علاوة على ذلك، تؤكد الهجمات الحوثية الأخيرة على موانئ تصدير النفط في حضرموت وشبوة على أهمية وجود حلفاء ساحليين. في هذه المرحلة، لا يمكن للمملكة العربية السعودية الاعتماد على الموالين اليمنيين أو القوات بالوكالة في المنطقة الفرعية، على عكس منافسيها المتحالفين (الإمارات العربية المتحدة) ومنافسيها (إيران). وهذا يفسر جزئيا أيضا الاستراتيجية السعودية وراء تشكيل الجماعات المسلحة حول عدن. تدعم الإمارات قوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح في المخا وتحافظ على علاقاتها مع المجلس الانتقالي الجنوبي، بينما لا يزال الحوثيون المدعومون من إيران يسيطرون على الحديدة والمياه المجاورة.

إن إنشاء جماعات مسلحة تمولها السعودية على طول الساحل الجنوبي الغربي يمكن أن يساعد الرياض على إقامة منطقة نفوذ ساحلية وبحرية بالقرب من باب المندب، خاصة إذا اكتسبت هذه الجماعات سيطرة إقليمية دائمة. كما أن هناك، قادة من قبيلة الصبيحة – التي تشكل معظم قوات درع الوطن– مسؤولون بالفعل عن العديد من الألوية التابعة لمحور باب المندب في الجيش. ومع ذلك، يبدو من اللافت للنظر أن الفشل في الدمج الفعال للقوات وإصلاح قطاع الأمن، كما نص اتفاق الرياض، يدفع المملكة العربية السعودية إلى بناء جماعات مسلحة موالية لها في اليمن أخيرا. ومن غير المرجح أن يؤدي ذلك إلى زيادة زعزعة استقرار مجلس القيادة الرئاسي فحسب، بل إنه يتناقض مع اتفاق الرياض الذي توسطت فيه السعودية، والذي دعا إلى توحيد وإعادة تنظيم القوات العسكرية الجنوبية تحت إشراف وزارة الدفاع. يحدث تصحيح المسار حول عدن في الوقت الذي تجري فيه المملكة العربية السعودية والحوثيون محادثات، بتيسير من عمان، دون حضور رسمي لمجلس القيادة الرئاسي. وفي هذا الإطار، يمكن للجماعات المسلحة الموالية للسعودية التي أنشئت مؤخرا في اليمن أن توفر قوات جديدة لنشرها ضد الهجمات العسكرية الحوثية الجديدة، في حالة انهيار المحادثات بين السعودية والحوثيين. وبخلاف ذلك، يشير هذا الخيار إلى أن السعوديين يعتبرون المناطق الشمالية أراض خاسرة في هذه المرحلة، وبالتالي بدأوا في إعادة التفكير في استراتيجيتهم وقواتهم في الجنوب لتحقيق أقصى قدر من المكاسب، حيثما أمكن، في مواجهة الجماعات المدعومة من الإمارات. وسط كل هذه الديناميكيات المتغيرة، يبدو التوازن السياسي العسكري حول عدن على حافة الهاوية بشكل متزايد.

إليونورا أرديماغني هي زميلة أبحاث مشاركة في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI)، ومساعدة تدريس في الجامعة الكاثوليكية في ميلانو، وأستاذة مساعدة في كلية الدراسات العليا للاقتصاد والعلاقات الدولية - ASERI.

https://www.mei.edu/publications/saudi-arabias-proactive-military-strategy-southern-yemen-risky-gamble